نقول لإخواننا في الإمارات عتبكم على العين والراس والكويتيون تكفلوا بالرد نيابة عنكم بالإعراب عن رفضهم لكل إساءة تمسكم

الغانم: العلاقات الكويتية ـ الإماراتية مضرب مثل والإساءة للشيخ محمد بن زايد مرفوضة جملة وتفصيلاً ودوره لا ينكره إلا جاحد

مرزوق الغانم

فيصل الكندري

د.عبدالحميد دشتي

د.منصور الظفيري

ماضي الهاجري

راكان النصف

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن العلاقات التاريخية مع دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت من التكامل والتماثل السياسي والاجتماعي مبلغا أصبحت معها تلك العلاقات مثلا يضرب في العالم.

وقال الغانم في تصريح صحافي: «لا أحد في الكويت والإمارات يحتاج الى تأكيد ما هو مؤكد سياسيا وإثبات ما هو ثابت تاريخيا، فعلاقاتنا ليست قرارا ديبلوماسيا اتخذناه في يوم ما، بل قدر ومصير قديم قدم وجودنا هنا إماراتيين وكويتيين».

وقال الغانم «الإساءة التي قيلت خلال برنامج تلفزيوني بحق ولي عهد أبوظبي ونائب القائد العام للقوات المسلحة الإماراتية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مرفوضة جملة وتفصيلا.. مرفوضة مبدئيا في سياقها السياسي وفي كونها تجنيا وتجريحا لا يمكن القبول به بأي شكل من الأشكال»، معلنا أن مجلس الأمة اتخذ صبيحة اليوم التالي للقاء التلفزيوني المذكور كل الإجراءات القانونية المتعلقة بالموضوع.

وأضاف الغانم: «لست أنا فقط كرئيس مجلس أمة بل كل الكويتيين لا يقبلون بأي شكل من الاشكال تصريحا أو تلميحا الإساءة الى من نعتبره عضيدا وأخا وهو الشيخ محمد بن زايد، فمكانته محفورة في قلوب الكويتيين ولا يستطيع كائن من كان أن يمس تلك المكانة العالية».

وقال: «سمو الشيخ محمد بن زايد رمز عربي وخليجي وكويتي قبل أن يكون رمزا إماراتيا ومواقفه الرجولية ومواقف أهل الإمارات إبان الغزو الصدامي وقبله وبعده لا ينكرها إلا جاحد».

وأضاف الغانم: «لا أحد يستطيع إحراجنا مع اخوتنا في الامارات، فنحن والاماراتيون عينان في رأس، ونحن عصيان على الفرقة ومحصنان منذ عهد أجدادنا من كل ما يمس اخوتنا التاريخية»، مشددا على أن التصريحات والبيانات الصادرة عن رئيس مجلس الأمة أو الأمانة العامة للمجلس هي التي تعبر عن رأي مجلس الامة الرسمي.

واختتم الغانم تصريحه قائلا: «اقول لاخوتنا في الامارات عتبكم على العين والراس والكويتيون من كل الاطياف والمستويات تكفلوا خلال اليومين الماضيين عناء الرد نيابة عنكم وبالإعراب عن رفضهم لكل إساءة عابرة تمسكم».

الكندري: الدويلة مطالب بالاعتذار على ما قاله بحق الشيخ محمد بن زايد

دشتي: ما قاله جنرال «حدس» لا يمثل سوى رأيه

الظفيري: نرفض التصريحات المسيئة لحكام وشعوب دول مجلس التعاون

الهاجري: تصريحات الدويلة لا تمثل رأي مجلس الأمة بل تمثله شخصياً

النصف: ساحة القضاء ملاذ الجميع

من جانبه، رفض النائب فيصل الكندري الاساءة لولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد واعتبرها مهينة قائلا: «كما اننا نرفض اي اساءة لاي مواطن كويتي فإننا نطالب بالمثل بعدم الاساءة لاي من حكام دول الخليج او شعوبها».

واشار الكندري في تصريح صحافي الى ان ما قاله النائب الاسبق مبارك الدويلة بحق الشيخ بن زايد سقطة سياسية لاسيما ان الدويلة محسوب على تيار سياسي وفي حال صمت اعضاء التيار السياسي عن تصريحه فاننا سنعتبرهم مؤيدين له وهنا ندخل في دوامة جديدة نحن في غنى عنها. واستغرب الكندري من خروج الدويلة في هذا التوقيت وكأنه بعيد عن الواقع السياسي المعاش حاليا، ففي الامس القريب بذل صاحب السمو الأمير جهودا عظيمة وقدم خدمات جليلة لدول الخليج وللوطن العربي عبر قيامه بتحسين العلاقات وحل الخلافات بين الدول من اجل الوحدة، وللاسف يخرج من دولة السلم والسلام دولتنا الحبيبة من يريد ان يفرق بين الدول ويثير الفتن لمصالح ضيقة.

ولفت الى ان الدويلة مطالب بالاعتذار عما قاله بحق الشيخ محمد بن زايد ليس لانه مواطن عادي بل لانه محسوب على تيار سياسي وكذلك نائب سابق.

واستنكر النائب د.عبدالحميد دشتي ما بدر من قبل رأس حربة «حدس» وكبيرهم الذي عملهم السحر، معتبرا ان ما قاله كفر لا يمثل سوى رأيه، مؤكدا ان كل الشعوب الخليجية لها كل محبة وتقدير من كل اهل الكويت.

وقال النائب دشتي في تصريح صحافي: ان ما ذكره جنرال حدس لا يمثل سوى رأيه، وان كان ما قاله على قناة المجلس، الا ان ذلك لا يعبر عن المجلس، فقناة المجلس أسست وفقا للقواعد الاعلامية المتعارف عليها، وكثيرا ما وجه من خلالها نقد للمجلس.

واضاف النائب دشتي: كنت أتمنى ان يهدئ الجنرال الاخوانجي الحدسي من روعه، بعد ان سقط في المستنقع، فبدلا ان ينشد الشرفاء انتشاله، صار يوزع الاتهامات يمينا وشمالا، عاشوا مليونيرية الاخوان! هكذا هم من يوم يومهم.

كما رفض النائب د.منصور الظفيري التصريحات المسيئة لحكام وشعوب دول التعاون الخليجي التي خرجت عن الآداب العامة ومست القيادات السياسية في تلك الدول.

واستنكر الظفيري ما ذهب به الناشط السياسي والنائب الأسبق مبارك الدويلة من تطاول على أحد رموز الإمارات الذين يشهد لهم بالحكمة والديبلوماسية، مشددا على اعتزاز الشعب الكويتي ومجلس الأمة بالإمارات العربية المتحدة الشقيقة رئيسا وحكومة وشعبا وبولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان الذي نكن له كل الاحترام والمحبة والتقدير.

ووصف تصريحات الدويلة بالالا مسؤولة ولا تنم عن أي حكمة فيها، مؤكدا أن الدويلة غابت عنه الديبلوماسية والعقلانية في تصريحه المسيء وأدخل الجانب الشخصي في قضية يفترض ألا يتداولها بالأساس، خاصة أنها أصبحت قضية حساسة لدى المسؤولين في الإمارات.

ورأى أن مثل هذه التصريحات تزرع الفتنة بين شعوب ودول مجلس التعاون الخليجي في وقت نحن في أمس الحاجة إلى إعادة اللحمة فيما بيننا، لاسيما بعد المساعي الحميدة التي قام بها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لإزالة العوائق والشوائب التي كانت تعتري العلاقات بين بعض الدول.

وقال: «دول مجلس التعاون تشهد حاليا مزيدا من التعاون الوثيق لتحقيق مصالح شعوبها خصوصا أن ذلك تجلى بأبهى صوره في قمة الدول الخليجية التي عقدت مؤخرا في العاصمة القطرية»، مطالبا الشعب الكويتي والنواب قطع الطريق على مثل هذه الأصوات التي تستهدف النيل من علاقات الأخوة والتضامن والتعاون بين الإمارات والكويت الشقيقتين.

من جهته، استنكر مقرر لجنة الشؤون الخارجية النائب ماضي الهاجري ما جاء على لسان النائب السابق مبارك الدويلة والتي تعرض فيها للإمارات العربية الشقيقة والشيخ محمد بن زايد آل نهيان، مؤكدا أن هذه التصريحات تعبر عن رأي صاحبها شخصيا ولا تمثل مجلس الأمة ولا نواب الأمة ولا الشعب الكويتي الكريم الذي يكن كل الحب والتقدير والاحترام للإمارات حكومة وشعبا، مبينا أن الإمارات العربية الشقيقة ترتبط بالكويت بعلاقات تاريخية متجذرة لا يمكن لمثل هذه التصريحات أن تنال من علاقة الدولتين القوية لما تتمتعان به من علاقة الأخوة والمحبة على مر التاريخ. ورفض الهاجري، في تصريح صحافي، التعرض او الاساءة الى أي دولة من دول الخليج من كائن من كان، سواء نائب سابق أو حالي أو أي شخص كان، مشيرا الى أن الوقت الحالي يشهد تحديات إقليمية غاية في الخطورة وتتطلب معها التكاتف والتعاضد من أجل مواجهة هذه التحديات الصعبة، لا أن ننجر وراء من يريد بنا التشتت والتفرقة، مؤكدا أن دول مجلس التعاون الخليجي كلها تعتبر عمقا استراتيجيا لبعضها البعض، كما أننا مثلما لا نريد لأحد التدخل في شؤوننا الداخلية، أيضا نرفض أن نتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وقال انه دائما ما نجد محاولات للنيل من العلاقات بين الدول من خلال بعض التصريحات، مشددا على أن مثل تلك المحاولات لا تستطيع أن تنال من وحدة شعوب ودول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما في الوقت الحالي الذي يشهد مزيدا من التعاون والازدهار في العلاقات الخليجية ونجاح محاولات رأب الصدع ولم الشمل لتحقيق طموحات الشعوب الخليجية.

وأكد الهاجري على ضرورة عدم تكرار مثل هذه التصريحات أو الإساءات لأي دولة شقيقة أو صديقة والالتزام بسياسة الدولة الخارجية والتي تتسم بالاتزان والحيادية بين الجميع، مشيرا الى أن الإساءة الى أي دولة قد تضر بمصلحة الكويت وعلاقاتها مع الدول الأخرى، لاسيما المنظومة الخليجية، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على استقرار هذه الدول أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكذلك أمن وأمان المواطنين.

من جانبه، اكد النائب راكان النصف ان الاصل ان يواجه الرأي بالرأي واعطاء جميع الاطراف حرية التعبير بعيدا عن التعدي على الآخرين بالشتم والتشكيك.

وقال النائب النصف في تصريح له: تابعت ردود الفعل على ما جاء في لقاء النائب السابق الدويلة على قناة «المجلس» وحديثه عن ولي عهد ابوظبي، وسواء اتفقنا او اختلفنا مع رأيه، وساحة القضاء ملاذ الجميع وهو المكان المناسب لمن يرى في رأي الدويلة اساءة للعلاقات الكويتية ـ الاماراتية التي هي اكبر من ان يعكر صفوها رأي عابر.

الجارالله: إجراءات قانونية رادعة تجاه «بذاءات» الدويلة

خالد الجار الله

أكد وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله أن الكويت ستتخذ إجراءات قانونية رادعة تجاه ما وصفه بـ «البذاءات» التي تلفظ بها النائب السابق مبارك الدويلة بحق دولة الإمارات وولي عهد أبوظبي، الشيخ محمد بن زايد.

وشدد الجارالله في تصريحات صحافية أمس أن الشعب الكويتي بكل فئاته يرفض كل ما صدر من إساءات، تجاه دولة الإمارات، قائلا: «نحن بدورنا سنبدأ في الإجراءات القانونية الكفيلة بردع مثل تلك التجاوزات».

كما لفت الى ان الكويت لن تنسى مواقف الإمارات الشقيقة تجاه قضاياها، لاسيما موقفها من احتضان الشعب الكويتي في أحلك الظروف إبان الاحتلال العراقي، مؤكدا أن العلاقات بين الأشقاء في الكويت والإمارات «لن تتأثر بتلك التجاوزات المرفوضة».

الدويلة: حديثي لم يتجاوز التساؤل والاستغراب

مبارك الدويلة

أصدر النائب الأسبق مبارك الدويلة بيانا جاء فيه: تابعت باستغراب شديد حملة تحريض بزعم أنني تعرضت للشيخ محمد بن زايد واتهامي بالإساءة اليه، وكل ذلك عندما أجبت عن سؤال في مقابلة تلفزيونية. واستغرابي جاء من طبيعة هذه الهجمة التي اتسمت بالعنف والخروج عن المألوف في تقييم الخصم، حيث ان حديثي لم يتجاوز التساؤل والاستغراب من موقف الشيخ محمد بن زايد من التيار الإسلامي السني، رغم انني شخصيا لم أتكلم عنه الا بعد سؤال من مقدم البرنامج عن رأيي في موقف حكومة الإمارات العدائي من الإخوان.

وقال: لئن سمحت لنفسي بتفهم منطلقات الدفاع، الا ان الذي لا يمكن ان اتفهمه هو الحماس في الهجوم على شخصي بسبب اجابة عن تساؤل أعلامي متداول.

واختتم م.مبارك الدويلة تصريحه شاكرا الأقلام الشريفة والعقول الرشيدة التي حرصت على التثبت والإنصاف بعيدا عما يضر العلاقات الأخوية بين شعوب ودول الخليج العربية جمعاء، والتي لا يمكن ان تتأثر بمثل هذه الحملات الإعلامية المصطنعة.

«المرافق العامة» ناقشت مع أعضاء «البلدي» تعديلات قانون 2005/5

نبيل الفضل وم.عادل الخرافي وسعود الحريجي ود.جنان بوشهري وماجد موسى ود.محمد العبد الجادر وزيد العازمي أثناء الاجتماع

محمد المعجل ومشعل الجويسري ومهلهل الخالد

استكمالا لحلقاتها النقاشية الخاصة بدراسة ومراجعة قانون بلدية الكويت 2005/5، عقدت لجنة المرافق العامة بمجلس الأمة امس حلقتها النقاشية الثالثة بحضور كل من أمين سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل الخرافي ومقرر اللجنة العضو سعود الحريجي وعضوي اللجنة النائبين نبيل الفضل وماجد موسى ورئيس وأعضاء المجلس البلدي الحاليين والسابقين ونخبة من أصحاب الخبرات في بلدية الكويت.

وخصصت هذه الحلقة لمناقشة التصور المقدم من أعضاء المجلس البلدي بشأن القانون الحالي للبلدية، والذي يشتمل على جملة من التعديلات والإضافات المقترحة التي تعتبر خلاصة خبرة وتجربة عملية ومهنية تقدم للسلطة التشريعية من اجل الاستفادة منها فيما يخدم مصلحة الوطن والمواطن. في بداية الحلقة، رحب مقرر اللجنة العضو سعود الحريجي بالحضور، مثمنا دور أعضاء المجلس البلدي السابقين وجهدهم الواضح في هذا الجهاز الحيوي، مبينا أن المناقشة في هذه الحلقة تركز على الباب الأول من قانون البلدية والمختص بالمواد المتعلقة بأعضاء المجلس ولجانه، مؤكدا على أن مجلس الأمة هو السلطة التشريعية المختصة بوضع القوانين الا أن الاستعانة بآراء واقتراحات المجلس البلدي في هذا القانون تعتبر محل اهتمام لديها وأن النقاش مازال قائما ولم يتم حتى الآن إقرار القانون بشكل نهائي.

من جهته، قال أمين سر المجلس ورئيس اللجنة العضو عادل الخرافي ان قانون البلدية الحالي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء دون أن يطلع عليه احد ودون الأخذ برأي المجلس البلدي آنذاك، لذلك ارتأت اللجنة فتح باب النقاش مع أصحاب الخبرات والمختصين دون تهميش لأي رأي من الآراء وان الاتفاق والاختلاف في وجهات النظر وارد إلا أن المصلحة العامة هي الهدف الذي نسعى إليه جميعاً.

بدوره، أكد عضو اللجنة النائب ماجد موسى على أهمية هذه الحلقات النقاشية التي وضعت من اجل العمل الجاد وليس السجال، مبينا أن احد دوافع ترشحه لعضوية هذه اللجنة هو رغبته في المشاركة في هذا المشروع والخروج بقانون خال من الأخطاء والعيوب.

وقال مدير عام البلدية السابق محمد النصار ان الرأي الفني للمختصين الذي قدمته البلدية في العام 2005 مختلف تمام عما تم إقراره في القانون 2005/5، مؤكدا على أهمية البحث عن أوجه الخلل والقصور في البلدية ومن ثم البدء بإقرار قانون البلدية الجديد.

وكشف النصار عن قصور واضح في الإدارة القانونية في البلدية، لذا يجب أن ترحل إلى مكانها الصحيح وتلحق بالفتوى والتشريع، إلى جانب الخطر الكبير الذي يلتمسه تجاه المخطط الهيكلي للدولة الذي همش ولم يتم تطبيقه بحذافيره، ما أدى إلى تراجع مستوى أداء بلدية الكويت بعد أن كانت من أفضل بلديات دول الخليج تقدما في هذا الجانب.

وطالب عضو اللجنة النائب نبيل الفضل بأن يتم تعديل وصياغة قانون البلدية وفقا للحجم الحقيقي لها، بعد أن يتم تحديد رؤيتها المستقبلية واستبعاد الأعمال والخدمات التي من المفترض أن تكون تحت مظلة ومسؤولية جهات أخرى. وقال نائب رئيس المجلس البلدي مشعل الجويسري ان قانون البلدية الحالي قلص دور المجلس البلدي، فجعل منه مجلسا يؤدي عملا تنظيميا وهذا يخالف الهدف المرجو منه، مقترحا أن تتم زيادة أعضاء المجلس البلدي المنتخبين والمعينين مع منحهم صلاحيات إضافية إلى جانب وجود من يمثلهم عند عرض ما يخص البلدية أمام مجلس الوزراء.

وأضاف عضو المجلس البلدي احمد الفضالة أن القانون وضع بعجالة وينقصه عدة بنود، فهو لم يعط المجلس البلدي صلاحيات كاملة وميزانية مستقلة، مبينا أهمية وجود إدارة قانونية خاصة بالمجلس البلدي تواجه بدورها الإدارة القانونية في بلدية الكويت.

كما طالب الفضالة بان تبقى البلدية محتفظة بجميع اختصاصاتها دون نقلها إلى جهات أخرى مع تفكيك البلدية إلى هيئات مستقلة لتقوم بهذا العمل على أكمل وجه. وبين عضو المجلس البلدي حسن كمال أن تحسين أداء البلدية بشكل عام يتطلب تحسينا لأداء المجلس البلدي من جهة والجهاز التنفيذي من جهة أخرى، لذا يجب تعديل شروط الترشح لعضوية المجلس البلدي وتعديل نظام الدوائر والفصل المالي والإداري وإيجاد آلية تحكم علاقة المجلس بالوزير والجهاز التنفيذي مع تطبيق نظام الثواب والعقاب على العاملين في الجهاز.

وذكر رئيس المجلس البلدي السابق زيد العازمي عن شعوره بمعاناة أعضاء المجلس كونه احد أعضائه السابقين، مبينا وجود بعض الثغرات القانونية في القانون الحالي تحد من صلاحيات رئيس وأعضاء المجلس البلدي.

من جانبه، عبر رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد عن شكره لدعوة لجنة المرافق العامة لمناقشة التعديلات المقترحة على قانون البلدية، وقال انه يكتفي بما تم طرحه من الاخوة أعضاء المجلس البلدي، الا انه يود التشديد على قضيتين مهمتين لا بد من معالجتهما في القانون الجديد، القضية الاولى أن يكون للبلدية مدير عام يختص بالأمور الخدمية، ومدير تنفيذي آخر يتناول جميع المهام الهندسية في المجلس البلدي.

فيما أكد على ضرورة أن تلغى الإدارة القانونية من البلدية وتلحق بإدارة الفتوى والتشريع.

وفي نهاية مداخلته قال الخالد انه سيتم تزويد لجنة المرافق بكل ملاحظات المجلس البلدي على القانون الحالي والتعديلات المقترحة على جميع مواد القانون. وفي نهاية الحلقة النقاشية، أكدت د.جنان بوشهري مستشارة لجنة المرافق ورئيس فريق عمل الحلقات النقاشية أن ملاحظات رئيس وأعضاء المجلس البلدي امس ساهمت بشكل كبير في إثراء النقاش حول القانون وأن اللجنة بانتظار الملاحظات المكتوبة التي ستقدم لها من قبل أعضاء المجلس البلدي لإدراجها ضمن التعديلات المقترحة، كما أن الحلقات النقاشية مستمرة في الانعقاد حتى تستكمل جميع المحاور الفنية والخدمية والهندسية والاقتصادية للقانون وأن باب المشاركة مفتوح للمواطنين وليس مقتصرا على الخبراء والمختصين من خلال الدخول على موقع مجلس الأمة www.kna.kw وأن اللجنة ترحب بجميع الاقتراحات التي من شأنها أن تعالج عيوب القانون الحالي.

الحريجي: أعضاء «المرافق» غير متفردين بالقرار

اوضح مقرر لجنة المرافق العامة سعود الحريجي ان اللجنة استكملت في اجتماعها (امس) الحلقات النقاشية فيما يخص قانون البلدية (5 لسنة 2005) بحضور اعضاء المجلس البلدي السابقين والحاليين ورئيسي المجلس البلدي الحالي والسابق ومدير عام بلدية الكويت.

وقال الحريجي في تصريح صحافي: عقدت اللجنة اجتماعها بشأن الحلقة النقاشية الثالثة وكانت تتعلق بالباب الأول لقانون البلدية بحضور اصحاب الاختصاص للاطلاع على آرائهم حول القانون بهدف اثراء النقاش للوصول الى قانون شامل وكامل للبلدية التي تعتبر عصب الدولة لاهمية جهازها التنفيذي.

واضاف الحريجي ان النقاش تناول عدد اعضاء المجلس البلدي الذي يضم عشرة منتخبين وستة معينين، مشيرا الى ان الانتخاب ليس شرطا في عضوية المجلس وذلك من اجل سد النقص في التخصصات التي يحتاجها كمجلس فني.

ونفى الحريجي أن يكون اعضاء لجنة المرافق متفردين بالقرار في تعديل هذا القانون بل على العكس دعت جميع الجهات من اصحاب الاختصاص والشأن للاستماع لرأيهم حتى نصل الى قانون بلدية متكامل وواضح يساهم في عمل التنظيم والتطوير.

وبين الحريجي ان اللجنة ستواصل حلقات النقاش وفق جدول زمني محدد يشمل خمسة محاور لهذا القانون وسيكون عدد الحلقات التي ستغطيها عشر حلقات نقاشية، مؤكدا ان القانون الحالي «ضائع» وهذا ما تلمسناه من اطروحات اعضاء البلدي بأنه يتضمن مواد متشابكة ومتداخلة وكذلك آلية العلاقة بين المجلس البلدي والجهاز التنفيذي عائمة.